دراسة مقارنة لدمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام فى كل من أستراليا وكندا وإمكان الإفادة منها فى مصر.

إعداد:

إيمان حلمى أمين الشال

قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية–جامعة عين شمس

مقدمة:

شهدت تكنولوجيا المعلومات والإتصالات العديد من التطورات والتغييرات حتى غدت من أهم الموضوعات التى تحظى باهتمام متزايد على كافة الأصعدة المحلية والقومية والدولية، رافقتها تغير وتطور كبير في قدرات الأفراد فى التعامل مع الوسائل التكنولوجية الحديثة، ولهذه التطورات آثار إيجابية على الفرد والمجتمع إذا ما تم استغلال واستخدام وسائل الإتصالات والتقنية الحديثة على الوجه الأمثل.

ونتج عنها ظهور ما يسمى بالمجتمع الرقمى الذى يوفر لأعضائه فرص التعليم والعمل والتسلية والتفاعل الإجتماعى من خلال العديد من تعزيزات التكنولوجيا الحديثة: كالكمبيوتر والإنترنت والهواتف الخلوية وغيرها، ومع أن ذلك المجتمع النموذجي يقدم العديد من المزايا إلا أنه يتطلب أيضاً أن يتصرف مواطنوه بطريقة معينة، وتواجه دول العالم – وخاصة– النامية منها تحديات ومتغيرات شمولية، فيما يعرف بالفجوة الرقمية والتى تعبر عن الفروقات ما بين العالم المتقدم والعالم النامى فى الإستخدام الكمى والنوعى باستخدام وسائل وتقنيات المعلومات، ولا يقتصر معناها على فروقات كمية فى الإستخدام لهذه

الوسائل والتقنيات الحديثة، بل أيضاً فى آثارها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والمعرفية التى تتولد عنها.(١)

ومنذ نهاية التسعينيات من القرن العشرين برز اهتمام العديد من السياسيين والإقتصاديين بمفهوم الفجوة الرقمية (Divide Digital)، كأحد العوامل التي من شأنها تعزيز عدم المساواة والعدالة الإجتماعية بين فئات المجتمع، مما ساهم فى ظهور مصطلح مجتمع المعرفة وهو المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره وفي اتخاذ القرارات السليمة الرشيدة، فهو ينتج المعلومة لمعرفة خلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها ليس في بلده فقط بل فى أرجاء العالم كله، وصارت المعرفة هي الأساس في الإنتاج، وقد ترتب على ذلك مطالبات بضرورة تعزيز الوعي والثقافة الرقمية لدى الأفراد.(٢)

وحيث أن ثورة المعرفة والمعلومات ما هي في جوهرها إلا ثورة تربوية بالدرجة الأولى؛ فإن الدمج الكامل للتكنولوجيا في الحياة اليومية داخل المؤسسات التعليمية والمنوطة بعملية التربية والتعليم من أصبح أهم متطلبات التحول إلى مجتمع المعرفة، والذى انطوى على جانبان أحدهما ايجابى والآخر سلبى يجلب المتاعب، حيث انتشرت ظاهرة الإستخدام السيئ لمختلف تعزيزات التكنولوجيا، وانعكس ذلك بصورة سلبية على شخصيات التلاميذ الذين سيقودون عجلة التنمية والتقدم فى المجتمع، مما مهد لظهور مفهوم المواطنة الرقمية (Digital Citizenship)

الذى أشار إليه البعض على أنه النموذج المثالى للمواطنة فى القرن الحادى والعشرين.(٣)

الأمر الذى أدى إلى أن تعزيز المواطنة الرقمية أصبح ضرورةً وتوجهاً عالمياً فرض نفسه

على أنظمة التربية والتعليم ومتطلبات الحياة، بل تصدر الأهداف التعليمية والتربوية، وتربع على عرش المناهج العالمية والدولية، حيث سعت أستراليا وكندا

إلى تعزيز المواطنة الرقمية بتنفيذ مجموعة من الآليات، ففى أستراليا تم تنفيذ مشروع تحت شعار "الإتصال بثقة تطوير مستقبل أستراليا الرقمى" والذى ينص على: تعميم تدريس المواطنة الرقمية للطلبة مع تدريب الآباء والمعلمين عليها وفق خطة وطنية متكاملة، ويتم تقييمها بتقديم استبانات لكل من الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور على الإنترنت، كما تم تشكيل لجنة استشارية للمواطنة الرقمية غرضها الأساسى تقديم المشورة بشأن: "فرص لتعزيز الشراكة بين أولياء الأمور والمدارس لتمكين وضع توقعات ثابتة وعالية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من قبل الطلبة والمعلمين، وفقاً لأساليب تفعيلها بالمدارس، بالإضافة إلى إقامة مشروع للتعاون العالمي في دعم المواطنة الرقمية من قبل شركة سيمانتيك (Symantec) ومنظمتى كومن سينس ميديا وسيبرآمن للأطفال (Common Sense Media and Cyber Safe Kids) بالمدارس فى كل من أستراليا ونيوزيلندا وتقديم وحدات تفاعلية للطلبة وأولياء الأمور وتدريب المعلمين عليها.(٤)

أما كندا فقد اتخذت هدفاً عاماً لإعداد الطلبة فيها تحت عنوان "المواطنة الرقمية: إعداد الطلبة للمستقبل" وفى سبيل تحقيقه وضعت ولاية ألبرتا دليلاً للمواطنة الرقمية لتوجيه القادة فى سعيهم لإعداد المواطنيين الرقميين بداية من الحضانة وحتى المستوى الثانى عشر، وتستخدم المدرسة الأسلوب أو الإستراتيجية التى تراها مناسبة لدعم المواطنة الرقمية، فقد قدمت مدرسة ليستر بى بيرسون(the Lester B Pearson school)بمنطقة مونتريال بمقاطعة كيبيك أول مشروعاً للمواطنة الرقمية بهدف توعية المعنيين بالمجتمع المدرسي كالطلبة والمعلمين وأولياء الأمور وأفراد المجتمع على الإستخدام المسئول للتكنولوجيا، كما تم دمج البرنامج في المناهج الحالية بالمرحلة الإبتدائية والثانوية، ويشتمل البرنامج على المجالات التسعة للمواطنة الرقمية، دليلاً لتخطيط السياسات للمسئولين بأقسام المدرسة للعمل مع مديري المدرسة والمعلمين لدعم دمج الممارسات التعليمية التي

من شأنها مساعدة الطلبة على تعلم كيفية بناء والحفاظ على وجود إيجابي وحماية الخصوصية على الإنترنت، كما يقدم هذا الدليل خارطة طريق لأقسام المدرسة عن سياسات المواطنة الرقمية المناسبة والمبادئ التوجيهية لها، ويوفر الأدوات والموارد اللازمة لمساعدة المعلمين والإداريين وأولياء الأمور لدعم تعليم المواطنة الرقمية، ويهدف دعم المهنيين إلى بث المفاهيم والمهارات الخاصة بالمواطنة الرقمية في المواد التي يدرسونها من مرحلة رياض الأطفال وحتى الصف الثانى عشر، بل اتجهت بعض المدارس إلى توظيف مسشار برنامج المواطنة الرقمية للإستمرار فى تقديم ورش العمل للمعنيين والعمل على كيفية دمج المواطنة الرقمية بالمناهج المدرسية. (٥)

أما فى مصر فقد شهدت السنوات الأخيرة نقلة كبيرة فى مجال استخدام ونشر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، مع تيسير السبل أمام جميع المواطنين لاستخدامها بسهولة ويسر، وصحب ذلك اهتماماً كبيرا بقضية المواطنة الرقمية، وهو ما أوردته الإستراتيجية القومية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات ٢٠١٢-٢٠١٧(نحو مجتمع رقمى واقتصاد قائم على المعرفة)، بجعلها من التوجه الرقمى نحو المواطنة الرقمية رؤيتها الأساسية، وجاء الهدف الثانى من الأهداف الأربعة لهذه الإستراتيجية ليؤكد على تعزيز المواطنة الرقمية ومجتمع المعلومات ، وتلك المهمة شاقة لا يمكن أن يلم بها الفرد بجهده الذاتي، بل يحتاج إلى تربية متدرجة وفق المراحل العمرية ووفق الخصائص والسمات السلوكية وإلا لأصبحت تلك الخدمات وبالا على المجتمع، فالمخاطر في تزايد وقيم المجتمع في تذبذب والمتغيرات سريعة جدا ولا يمكن للجهود

الفردية أن تواجه سلبياتها وتتكيف مع إيجابياتها، وهو ما يمكن أن يتم من خلال ما يطلق عليه

مدخل التربية والمواطنة الرقمية.(٦)

وهو ما يتفق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ حيث جاء أحد أهدافها تنمية قيم المواطنة الرقمية، و تستهدف الرؤية الإستراتيجية للتعليم ٢٠٣٠ إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، فى إطار نظام مؤسسى يتميز بالكفاءة والعدالة والإستدامة والمرونة، بحيث يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً، مع القدرة على المساهمة فى بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، مستنير، ومبدع، ومسئول وقابل للتعدديه، ويحترم الإختلاف، وفخور بتاريخ بلاده وشغوف ببناء مستقبلها، وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.(٧)

مما دعى إلى قيام الدولة بالعديد من الإجراءات منها: إطلاق مركز الخدمات الإلكترونية والمعرفية "التابع للمجلس الأعلى للجامعات المصري بالتعاون مع"MKCL" الرائدة عالميا في مجال محو الأمية الرقمية أول شهادة قومية لإكساب المهارات الأساسية للحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات بالمجتمع المصري والتي تحمل إسم شهادة المواطن الرقمي (Digital Citizen Certificate).(٨)

إعداد مجموعة من المبادرات القومية لنشر ثقافة "المواطنة الرقمية" ثقافة تعليم مستخدمي التكنولوجيا أساليب حماية أنفسهم عبر التعليم والتدريب، والتي كان من أهمها مبادرة الإستخدام الآمن للإنترنت ومبادرة نشر ثقافة السلام باستخدام تكنولوجيا المعلومات والمقامة بالقاهرة فى ١٨ فبراير عام ٢٠٠٩ م (٩)، وقد تم تضمين الإستراتيجيات الحاكمة والموجهة لأنشطة الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤– ٢٠٣٠ " إكساب المتعلم الكفايات الأساسية لمجتمع المعرفة والقائمة على القدرة على التعلم المستمر واكتساب قيم المواطنة الرقمية، والتأكيد في منظومة المناهج على أن تنمية المعرفة وإنتاجها كعنصر إنتاجي حاكم لأنها هي المستقبل" (١٠)، ومن هنا اتجهت وزارة التربية والتعليم إلى أتمتة نظام التعليم والإمتحانات فى مرحلة التعليم الثانوى بدءاً من العام الدراسى ٢٠١٨| ٢٠١٩ م

من خلال الإستعانة بأجهزة التابلت من أجل تربية مواطن رقمى قادر على الإستخدام الأمثل والإيجابى للأدوات التكنولوجية.(١١)

مشكلة البحث:

على الرغم من اهتمام الدولة بقضية المواطنة الرقمية والتى تنطوى على جانبين أحدهما رغبة فى تأهيل المواطن المصرى لمجتمع المعرفة والتى خطت فى سبيل تحقيقه خطوات واسعة بدمج التكنولوجيا المتقدمة فى كافة القطاعات ومنها قطاع التعليم وخاصة بمرحلة التعليم الثانوى العام، حيث قامت وزارة لتربية والتعليم منذ بداية التسعينيات بالعديد من الإجراءات لدعم البنية الأساسية للتكنولوجيا والتى منها: نشر الأجهزة التكنولوجية وأجهزة الكمبيوتر ودعم خدمات الإنترنت بالمدارس، وإنشاء قنوات تعليمية متخصصة، ...إلخ(١٢)، كما قامت الوزارة بتنفيذ نظام جديد للثانوية العامة بدءاً من العام الدراسى ٢٠١٨|٢٠١٩م، ويرتكز هذا النظام على التحول نحو التعلم الإلكترونى واستثمار بنك المعرفة المصرى، والتحول فى دور المعلم من الملقن للطلاب إلى الموجه والمرشد للبحث عن المعلومة من مصادر التكنولوجيا الرقمية. (١٣)

محققةً بذلك جانباً واحداً من جوانب المواطنة الرقمية وهو اكتساب بعض المهارات التكنولوجية وضعف إكسابهم مجالات المواطنة الرقمية الصحيحة، الأمر الذى أدى إلى ظهور عدة مشكلات منها:

١- دعوة البعض الى اتباع سياسة وقائية ضد أخطار التكنولوجيا، وتحفيزية للإستفادة المثلى من إيجابياتها، وهى ما يسمى بدول العالم المتقدم مفهوم المواطنة الرقمية.(١٤)

٢- التوصية بمؤتمر" الحوار المجتمعي لتطوير التعليم في مصر عام ٢٠١٦ م" بتدعيم مهارات المواطنة الرقمية فى مختلف المناهج لتأهيل جيل قادر على التعامل مع متغيرات المجتمع الرقمى والتوسع فى الدورات التدريبية لمحو الأمية الرقمية وإدخال الوسائط الرقمية فى إعداد المعلمين.(١٥)

٣- انخفاض ترتيب مصر في دليل التنافسية العالمية لعام ٢٠١٨ م إلى٩٤ من ١٤٠دولة، والمهارات الرقمية بين السكان ٧٠، وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات ١٠٠، ومستخدمى الإنترنت ٩٢.(١٦)

٤- أن هناك بعض الأفراد الذين يستخدمون هذه التكنولوجيا استخدامات سيئة بسبب نقص التعليم والتدريب بالمدارس، والإفتقار إلى وجود القواعد والتنظيمات والسياسات التى تضع إطاراً لسياسات الإستخدام المقبول للتكنولوجيا، مما ساعد على انتشار بعض السلوكيات التى تتنافى مع أخلاقيات المواطنة الرقمية مثل: الغش الإلكترونى، والإرهاب الإلكترونى، وقلة احترام الآخر، وضعف الإنتماء والولاء.(١٧)

٥- يؤكد المجلس الوطنى لإعتماد برامج إعداد المعلمين، أن برامج تدريب المعلمين تخلو من قيم ومجالات المواطنة الرقمية على الصعيدين العالمى والعربى.(١٨)

٦- أن هناك حاجة عاجلة ومحتومة لمبادرات وبرامج تربوية مدرسية وجامعية ومجتمعية في التربية، تَدعم المواطَنة الرقمية؛ لحماية الأطفال والشباب، وتعزيز سلامتهم من الإستخدامات السلبية للتِّقنية الحديثة في العصر الرقمي.(١٩)

٧- إن نشر ثقافة المواطنة الرقمية في مجتمعاتنا العربية – والذى يحظى باهتمام كبير – من خلال التربية والمناهج التعليمية في المدرسة والجامعة لتطويرها فى ضوء مفاهيم وأبعاد المواطنة الرقمية، أصبح من أساسيات الحياة وضرورة ملحة يجب أن تتحول إلى مشاريع وبرامج تربوية بالتعاون مع مبادرات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية حتى نتمكن من حماية مجتمعاتنا من الآثار السلبية للتكنولوجيا وتحفيز الإستفادة المثلى منها للمساهمة في بناء الإقتصاد الرقمي الوطني والعربى.(٢٠)

٨- ترتيب مصر قبل الأخير "رقم ١٤١ من ١٤٢ دولة على مستوى العالم" فى التعليم.(٢١)

أسئلة البحث:

وبناء على ما سبق، يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن دمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام بمصر فى ضوء خبرتى أستراليا وكندا وبما يتلاءم مع الواقع المصري؟

ويتفرع من السؤال الرئيس السابق، الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما الأسس النظرية لدمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام فى الأدبيات المعاصرة؟

٢- ما واقع دمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام فى كل من أستراليا وكندا ؟

٣- ما أوجه التشابه والإختلاف لدمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام فى كل من أستراليا وكندا ؟

٤- ما جهود مصر لدمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام؟

٥- ما الإجراءات المقترحة لدمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام فى مصر في ضوء الدراسة النظرية والدراسة المقارنة وبما يتفق مع خصوصية المجتمع المصري؟

أهداف البحث:

- الوقوف على الأساس النظري لدمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام بالدول المعاصرة .

- الوقوف على واقع دمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام فى كل من أستراليا وكندا، وتحليلها ثقافياً.

- الوقوف على جهود مصر لدمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام.

– التوصل إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لدمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام المصرى في ضوء الدراسة المقارنة، وبما يتفق مع طبيعة المجتمع المصري.

منهج البحث:

يعتمد البحث الحالى على المنهج المقارن فى تحقيق أهدافه، والذى يستند فى معالجته المنهجية على عدة أبعاد ممثلة فى البعد التاريخى، والبعد الوصفى، والبعد التحليلى الثقافى، البعد المقارن التفسيرى.(٢٢)

خطوات البحث:

في ضوء ما تقدم فإن البحث الراهن سوف يسير وفقاً للخطوات التالية:

١. وصف دمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام في الأدبيات التربوية المعاصرة.
٢. وصف واقع دمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام وتحليلها ثقافياً في أستراليا وكندا.
٣. تحليل مقارن تفسيري لأوجه التشابه والإختلاف لدمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام فى أستراليا وكندا.
٤. وصف الجهود المبذولة بمصر لدمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام.
٥. الآليات المقترحة لدمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام فى مصر فى ضوء تعزيزها بأستراليا وكندا.

ويمكن التطرق لتلك الخطوات كالتالى:

أولا: المواطنة الرقمية بالأدبيات المعاصرة :

ترى منظمة اليونسكو أن المواطنة الرقمية عبارة عن "امتلاك الفرد للأدوات والمهارات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات للإشتراك في أنشطة المجتمع الرقمي، مثل الدخول على المواقع الحكومية عبر شبكة الإنترنت

واستخدام مواقع التواصل الإجتماعى واستخدام الهاتف المحمول، وقد أشارمكتب اليونسكو في بانكوك إلى تعزيز المواطنة الرقمية من خلال الإستخدام الآمن والمسؤول لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.(٢٣)

وتعرف الجمعية الدولية للتكنولوجيا في مجال التعليم International Society for Technology in Education (ISTE) المواطنة الرقمية لدى الطلاب بأنهم الذين يفهمون القضايا الإنسانية والثقافية والإجتماعية المتعلقة بالتكنولوجيا، وممارسة السلوك القانوني والأخلاقي، وينعكس ذلك على سلوك المتعلم من خلال: (استخدام للمعلومات والتكنولوجيا بشكل آمن وقانونى ومسئول- إبداء الاتجاهات الإيجابية نحو استخدام التكنولوجيا بشكل يدعم التعاون والتعلم والإنتاجية- إظهار المسؤولية الذاتية نحو التعلم مدى الحياة- امتلاك الصفات القيادية للمواطنة الرقمية).(٢٤)

وتبرز أهمية المواطنة الرقمية كونها الوسيلة المثلى لإعداد النشء للإنخراط الكامل في المجتمع والمشاركة الفاعلة في خدمة الوطن من خلال الإستخدام الأمثل لمعطيات التكنولوجيا الحديثة، وكونها تساعد المعلمين وقادة التكنولوجيا وأولياء الأمور لفهم ما يجب على الطلبة من مستخدمي التكنولوجيا كيفية استخدام التكنولوجيا بطريقة مناسبة.

وقد حددت الجمعية الدولية للتكنولوجيا فى التعليم تسعة مجالات عامة تشكل المواطنة الرقمية وهى: الوصول الرقمي: المشاركة الإلكترونية الكاملة في المجتمع – التجارة الإلكترونية: بيع وشراء البضائع إلكترونياً- الإتصالات الرقمية :التبادل الإلكتروني للمعلومات – محو الأمية الرقمية: عملية تعليم وتعلم التكنولوجيا واستخدام أدواتها – اللياقة (الآداب) الرقمية: المعايير الرقمية للسلوك والإجراءات- القوانين الرقمية: المسئولية الرقمية على الأعمال والأفعال- الحقوق والمسؤليات الرقمية: الحريات التي يتمتع بها الجميع في العالم الرقمي- الصحة

والسلامة الرقمية: الصحة النفسية والبدنية في عالم التكنولوجيا الرقمية – الأمن الرقمي "الحماية الذاتية" : إجراءات ضمان الوقاية والحماية الإلكترونية. (٢٥)

ويرى الخبراء أنه يمكن تصنيف مجالات المواطنة الرقمية والتى يستخدمها الطلبة داخل وخارج البيئة المدرسية إلى ثلاث فئات كل فئة تضم ثلاثة مجالات وهى، **تعلم الطلبة والأداء الأكاديمى،** وتضم مجالات: الوصول الرقمى– الإتصالات الرقمية –محو الامية الرقمية، **البيئة الإجتماعية وسلوك الطلبة،** وتضم مجالات: الحقوق والمسئوليات الرقمية – الآداب الرقمية – الأمن الرقمي)، **حياة الطلبة خارج البيئة المدرسية،** وتضم مجالات: التجارة الرقمية– القوانين الرقمية– الصحة والسلامة الرقمية، ويوضح هذا التصنيف الهدف الرئيس من تعزيز المواطنة الرقمية بالمدارس وهو تحسين مخرجات تعلم الطلبة وإعداد الطلبة كمواطنيين للقرن الحادى والعشرين.(٢٦)

ثانياً: دمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام، وتحليلها ثقافياً في أستراليا وكندا:

تعددت آليات دمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام بكل من أستراليا وكندا ويمكن تناولها كالتالى:

أ– أستراليا.

اتجهت أستراليا عدة اتجاهات لتغيير المناهج نحو المواطنة الرقمية كالتالى:

١– **من خلال المناهج المنفصلة،** تم فى أواخر عام ٢٠١٠ م تجريب تدريس المواطنة الرقمية فى خمس مدارس، وأشارت عملية تقييم التجربة إلى أن دروس المواطنة الرقمية عبر الإنترنت كانت فعالة فى زيادة معارف الطلاب وفى تغيير سلوكهم على الإنترنت، وتضمنت أدوات التقييم استبانة للطلاب والمعلمين وأولياء الأمور، كما اتفق جميع المعنيين على أن دروس المواطنة الرقمية كان لها تأثيراً كبيراً على معرفة الطلاب بالحاجة إلى الأمن عبر الإنترنت، والمخاطر المحتملة لشبكات التواصل

الإجتماعى، وغرف الدردشة، ومواقع مشاركة الملفات، وكيفية استخدام إعدادات الأمان على مواقع الشبكات الإجتماعية، والخطوات التى يجب اتخاذها قبل الدخول إلى هذه المواقع، وبالتالى تم تعميم تدريس المواطنة الرقمية للطلاب مع تدريب الآباء والمعلمين عليها وفق خطة وطنية متكاملة، والذى يعرف بنموذج المواطنة الرقمية في نيو ساوث ويلز، وقد تم توفير موارد عبر الإنترنت للمدرسين لمساعدتهم على فهم وتعليم المواطنة الرقمية جنباً إلى جنب مع المواد التعليمية الأم (موقع وزارة التعليم والمجتمعات المحلية بنيو ساوث ويلز للمواطنة الرقمية).[٢٧]

٢- **الدمج والتكامل للمواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية الحالية:** ففى المناهج الأسترالية زاد التأكيد على المواطنة الرقمية فى المناهج الدراسية وخاصة للطلاب من الصف ٧ – ١٠، ويوضح الإصدار الثامن للمناهج للأسترالية التركيز الكبير على المواطنة الرقمية فى العلوم الإجتماعية، والتربية المدنية والمواطنة، والتقنيات التكنولوجيه، والفنون الإعلامية والصحة البدنية، وفى الجغرافيا، وفى مدرسة كلية است إليزا (St Eliza'sCollege) الثانوية بدأ مشروع المواطنة الرقمية بالمدرسة فى عام ٢٠١١م، وكان الهدف من المشروع تطوير قدرات الطلاب على المشاركة بشكل مسئول وفعال بالمجتمع الرقمى، وذلك بدمج تدريس وتعلم المواطنة الرقمية بالمناهج لطلاب الصف الثامن والتاسع عام ٢٠١٢م، وتبنت المدرسة إطار ريبل وبيلى ٢٠٠٧ (Ribble& Bailey's Nine Elements of Digital Citizenship 2007)، وتم شرح المجالات التسعة للمواطنة الرقمية، وقد تم دعم المشروع من قبل مدير المدرسة وفريق العمل بالإضافة إلى التمويل المضمون من برنامج جودة المعلمين التابع للحكومة الأسترالية (AGQTP)، واشتمل المشروع على خمسة مراحل، وفى الفترة من عام ٢٠١٢–٢٠١٥ م تم إعادة بناء الخطة

الإستراتيجية (٢٠١٢-٢٠١٦ م) بالمدرسة لتعكس اتجاهات التعليم المحلية والدولية فيما يتعلق بالتكنولوجيا الرقمية، وتم التركيز على توسيع نطاق تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من خلال حضور جميع الموظفين مؤتمر "التحرير فى العصر الرقمى" (Liberation in the Digital Age Conference) ، وتطبيق منهج المواطنة الرقمية عام ٢٠١٢ م للصفوف الثامن والتاسع عن طريق دمج المجالات التسعة للمواطنة الرقمية بجميع المناهج الدراسية فعلى سبيل المثال درس طلاب اللغة الإنجليزية فى السنة التاسعة العلاقات القائمة بين الإتصال الرقمى والإتيكيت الرقمى والقانون الرقمى.[٢٨]

٣- **تعزيز المواطنة الرقمية من خلال المناهج متعددة التخصصات:** حيث توجد مجموعة من الروابط بين القدرات العامة مع مجالات المواطنة الرقمية كالسلوك الأخلاقى، وكفاءة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتى توفر للمعلمين أى ارشادات حول كيفية دمج التكنولوجيا بشكل فعال فى التعليم، وتشمل التغيرات المقترحة على المناهج الدراسية فى الثانوية العليا من عام ٢٠١٨م زيادة التركيز على تطوير المهارات المطلوبة بما فى ذلك التقنيات التكنولوجية للنجاح فى المجتمع الإقتصادى التنافسى.[٢٩]

٤- **إقامة مشروع للتعاون العالمي في دعم المواطنة الرقمية بالمدارس:** فى عام ٢٠١٣ م تم تقديم برنامج (GUD) بهدف تفعيل التعاون العالمي في دعم التكنولوجيا والمواطنة الرقمية فى كل من أستراليا ونيوزيلاندا وذلك بالشراكة مع منظمات المجتمع المدنى والمتمثلة فى شركة سيمانتيك (Symantec) ومنظمتى كومن سينس ميديا وسيبرآمن للأطفال (Common Sense Media and Cyber Safe Kids) ، وتم فيه تقديم وحدات تفاعلية للطلاب وأولياء الأمور وتدريب المعلمين عليها لإحداث التغيير في المعرفة والمواقف والسلوك حول المواطنة الرقمية، ومن

خلال: المواءمة المحلية للمناهج الوطنية لأستراليا والمناهج الوطنية بنيوزيلندا، للمساعدة في تنفيذ البرنامج، وتقديم الدعم لرسم خرائط المناهج وتضمينها في التعليم، تعلم نهج استخدام التكنولوجيا والمواطنة الرقمية كأحد جدارات القرن الحادى والعشرين، توفير الفرص للمناهج الدراسية عبر ثقافية.(٣٠)

ب- كندا:

اتجهت كندا اتجاهين لتغيير المناهج نحو المواطنة الرقمية كالتالى:

١. إعداد برنامج منفصل للمواطنة الرقمية للطلاب بالمرحلة الثانوية،

- ففي ولاية ألبرتا، تم إعداد برنامج يسمى الدراسات المهنية والتكنولوجية (كتس) Career and Technology Studies (CTS) وهو برنامج تكميلي مصمم خصيصاً لطلاب المدارس الثانوية بولاية ألبرتا، كبرنامج اختيارى، ويوفر كتس لجميع الطلاب فرص التعلم الهامة التى تتضح فى الأهداف العامة للبرنامج، حيث يهدف هذا البرنامج إلى:

• تطوير المهارات التي يمكن تطبيقها في حياتهم اليومية، الآن وفي المستقبل.

• صقل مهارات التخطيط الوظيفي، مع تعزيز مهارات التوظيف.

• تطوير المهارات المتعلقة بالتكنولوجيا، وتطبيق وتعزيز التعلم المتطور في مجالات أخرى.

• التحضير للإنتقال إلى أدوار الكبار في الأسرة، المجتمع، مكان العمل أو المزيد من التعليم.

وقد صمم منهج للمواطنة الرقمية لطلاب المرحلة الثانوية بتقسيم البرنامج إلى ٤ فئات: الإتصالات والتوعية، السلامة والصحة، والمعلومات ومحو الأمية الرقمية، كما تم إضافة خريطة المنهج وتشمل ١٢موضوعاً منها: إرسال رسائل البريد الإلكتروني، والرسائل النصية، والتسلط عبر الإنترنت، وحقوق الطبع والنشر، وتنفيذ الشراء والبيع بصورة جيدة على الإنترنت، وتتوافر الخريطة باللغتين

الإنجليزية والفرنسية، يوفر قسم موارد المعلم دروس في مختلف مجالات المناهج الدراسية التي تهدف إلى تكملة ما يدرسه المعلمون بالفعل في الفصول الدراسية، وتشمل الموارد الدروس، وخطط الوحدة، والأنشطة. (٣١)

– كما أبرمت شركة غوغل(google) شراكه مع منظمة آى كيب سيف (www.ikeepsafe)

ومعلمى المرحلة الثانوية لإعداد المناهج وجاءت نتيجة الشراكة فى الآتى: (٣٢)

– منهج غوغل: فهم يوتيوب والمواطنة الرقمية لطلاب المرحلة الثانوية: لتطوير الدروس واستخدامها في الفصول الدراسية التي من شأنها أن تساعد الطلاب معرفة كيفية التفكير النقدي وتقييم الموارد على الإنترنت، وفهم كيفية حماية أنفسهم عبر الإنترنت، وكيف تكون مواطن رقمي جيد، وتنقسم هذه الموارد إلى ثلاثة من "الفئات" مع سلسلة من الدروس في كل فصل.

– منهج تفاعلى يهدف إلى دعم معلمى المرحلة الثانوية: وقد وضعت جوجل أيضاً منهجاً على الموقع الإلكترونى الذى عنوانه www.google.com/edu/teachers/ curric / YouTube، وهذا المنهج يساعد على تثقيف الطلاب والمعلمين على مواضيع معينة مثل كيفية حماية خصوصيتهم على الإنترنت، كيف تكون مواطن رقمى مسئول.

٢. **دمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية الحالية**، فقد انعكس الوضع الإقتصادى بكندا على إصلاح التعليم ومنها مبادرة (إطار عمل محصلات مناهج كندا الأطلسي) Atlantic Canada" Curriculum Outcomes Framework"، وكان الهدف من المبادرة: تعزيز الممارسات التعليمية لكفاءات ومهارات القرن الحادي والعشرين، ومنها مجالات المواطنة الرقمية في المناهج الحالية للمراحل الدراسية من الروضة وحتى الصف الثاني عشر، لبناء إطار عمل جديد يطور من فكرة كفاءة المواطن، وبما أن المنهج الحالي يتكون من مواد متعددة في معظم الكيانات الإقتصادية، ينبغي لنا أن نحاول تجميع كفاءات القرن

الحادي والعشرين ودمجها في هذه المواد الأساسية اللازمة للتخرج في مقررات الصفوف من الأول حتى الثاني عشر، أى دمج الكفاءات المختلفة بأهداف واضحة على أساس الموضوعات التي يدرسها الطلاب، فعلى سبيل المثال يمكن تطوير مهارات التواصل عند دراسة الرياضيات واللغة والفن والعلوم والتكنولوجيا.(٣٣)

كما قدمت مدرسة ليستر بى بيرسون (the Lester B Pearson school) بمنطقة مونتريال بمقاطعة كيبيك أول مشروعاً للمواطنة الرقمية فى عام ٢٠١١م، بهدف توعية المعنين بالمجتمع المدرسي كالطلاب والمعلمين وأولياء الأمور وأفراد المجتمع على الإستخدام المسئول للتكنولوجيا، كما تم دمج البرنامج في المناهج الحالية بالمرحلة الإبتدائية والثانوية، ويشتمل البرنامج على المحاور التسعة للمواطنة الرقمية، والتي تركز على بعض التحديات التي تواجه أولئك الذين يستخدمون التكنولوجيا.(٣٤)

كما قدمت مدارس ساسكاتشوان(Saskatchewan Schools) بمقاطعة ساسكاتشوان في نوفمبر عام ٢٠١٣ م، دليلاً لتخطيط السياسات للمسئولين بأقسام المدرسة للعمل مع مديري المدرسة والمعلمين لدعم دمج الممارسات التعليمية التي من شأنها مساعدة الطلاب على تعلم كيفية بناء والحفاظ على وجود إيجابي وحماية الخصوصية على الإنترنت، كما يقدم هذا الدليل خارطة طريق لأقسام المدرسة عن سياسات المواطنة الرقمية المناسبة والمبادئ التوجيهية لها، ويوفر الأدوات والموارد اللازمة لمساعدة المعلمين والإداريين وأولياء الأمور لدعم تعليم المواطنة الرقمية، ويهدف دعم المهنيين إلى بث المفاهيم والمهارات الخاصة بالمواطنة الرقمية في المواد التي يدرسونها من مرحلة رياض الأطفال وحتى الصف الثانى عشر.(٣٥)

د- كما مولت الوزارة تطوير موقع إلكترونى لتوفر مجموعة من الأدلة، منها:("دليل لإدارة الجوانب القانونية للويب ٢.٠ في المدرسة" (Guide pour gérer les aspects juridiques du Web 2.0 en milieu scolaire) ، وهو

دليل يثير مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بالإستخدام الآمن للإنترنت في بيئات المدرسة، والإستخدام المسؤول للمعلمين في عصر الويب ٢.٠. [٣٦]

يتضح مما سبق أن كندا قامت بدمج المواطنة الرقمية بمرحلة التعليم الثانوى إما بإعداد منهج مواطنة رقمية منفصل، أو بدمج مجالات المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية المختلفة لبناء كفاءة المواطن وبما يدعم الوضع الإقتصادى بها.

٣- المقارنة التفسيرية لأوجه التشابه والإختلاف.

يهتم هذا الجانب من جوانب البحث بتحديد أوجه التشابه والإختلاف بين أستراليا وكندا في

آليات دمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام، وتفسير التشابه والإختلاف في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة كما يلي:

أ- أوجه التشابه وتفسيرها:

تتمثل أوجه التشابه فى:

- إعداد منهج مواطنة رقمية منفصل، أو بدمج مجالات المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية المختلفة.
- الدور الإيجابى الذى تدعمه منظمات المجتمع المدنى المحلية سواء بتوفير مناهج منفصلة أو مواقع إليكترونية توفر الموارد الرقمية المختلفة المرتبطة بالمواطنة الرقمية الإيجابية لتقديم الدعم لكافة المعنيين بالعملية التعليمية.

ويمكن تفسير أوجه التشابه فى ضوء مفهوم التربية من أجل المواطنة العالمية[٣٧]، والذى تعرفه اليونسكو على أنه أداة لإكساب الأفراد القيم والإتجاهات والمهارات التى تمكنهم من التفاعل مع المجتمع العالمى بإيجابية فكراً وقولاً وعملاً والتأكيد على القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية المشتركة، وبمعنى آخر تمكين الدارسين من الإسهام بفاعلية فى بناء عالم أكثر عدلاً وسلاماً وتسامحاً وشمولاً

واستدامة، وبالتالى تهدف المواطنة العالمية[٣٨]، إلى إعداد جيل من المواطنيين العالميين القادرين على مواكبة هذا النظام، من خلال تزويدهم بالمهارات والخبرات والمعرفة المهمة للعيش فى مجتمع عالمى، وتشجيعهم على التعرف على غيرهم من أصحاب المجتمعات والثقافات الأخرى كمتطلب أساسى للعيش فى ظل النظام العالمى الجديد، حيث تسعى كلا الدوليتين إلى إعداد الطلاب للمواطنة العالمية، بتحديد مجموعة من المجالات التى تتضمن المعارف والمهارات والخبرات المطلوب تدريسها لطلابها وتطبيقها بتغيير المناهج نحو المواطنة الرقمية وبما يضمن تحقيق كفاءات ومهارات القرن الحادى والعشرين، وتوفير المعرفة البناءة للمساهمة فى الإقتصاد القومى بالبلاد.

ب- أوجه الإختلاف وتفسيرها:

تتمثل أوجه الإختلاف فى :

- أن أستراليا نفذت خياراً إضافيا لتعزيز المواطنة الرقمية من خلال المناهج متعددة التخصصات كالتغيرات المقترحة بالمناهج الدراسية فى الثانوية العليا من عام ٢٠١٨م بزيادة التركيز على تطوير المهارات المطلوبة للنجاح فى المجتمع الإقتصادى التنافسى.
- أن كندا قامت بتوفير الأدلة لجميع المعنيين (أعضاء المجتمع المدرسى: قيادة – اداريين – معلمين- أولياء أمور)، بما يضمن تطبيق سياسات المواطنة الرقمية من قبل الطلاب بالمدارس بمسئولية.
- أن أستراليا انخرطت فى مشروع للتعاون الدولى مع نيوزيلاندا بالشراكة مع بعض منظمات المجتمع المدنى والمتمثلة فى شركة سيمانتيك ومنظمتى كومن سينس ميديا وسيبرآمن للأطفال مما نتج عنه توفير الفرص للمناهج الدراسية عبر الثقافية لدعم التكنولوجيا والمواطنة الرقمية مع تدريب الطلاب والمعلمين والآباء عليها.

ويمكن تفسير أوجه الإختلاف فى ضوء مفهوم الميزة التنافسية[٣٩]، باعتباره أحد مفاهيم العلوم الإجتماعية المرتبطة بسمات السوق العالمى، الذى يشهد تغيرات وتطورات سريعة ومتلاحقة فى كل المجالات سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو العالمى، وتعرف الميزة التنافسية بأنها: "مدى قدرة المنظمة على التفوق في الأداء على المنظمات المنافسة، نتيجة إنتاج سلع، أو تقديم خدمات بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، والقدرة على أداء الأعمال في المنظمة بشكل متميز، وأفضل من المنافسين، وتعبر الميزة التنافسية عن:"عملية تتابعية تتدرج من رفض الواقع بقيوده، ومحدداته وأوجه القصور فيه، إلى إيجاد واقع جديد أفضل من حيث إمكانياته وقدرات موارده البشرية، ثم الإستمرار فى التحسين المستمر لهذا الواقع، وتطويره، والوصول به إلى قمة جديدة يتفوق عندها على الآخرين"[٤٠]، ويتوقف تحقيق الميزة التنافسية على العديد من الأمور، منها: مدى فعالية الأفراد العاملين وقدراتهم فى تقديم الخدمات أو المنتجات المتميزة، ومدى قدرتهم على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة فى أداء أعمالهم، ومدى جودة الخدمة أو المنتج المقدم.[٤١]

وفى ضوء هذا التعريف سعت أستراليا وكندا كل منهما بتغيير وتطوير الأداء التعليمى بها طبقا لإحتياجات سوق العمل عن طريق استبدال مجالاته وتطويرها بالتناسق مع هذا السوق أو تقديم مجالات تنافسية فى محتوياته المتناسقة، وحيث أن كلا الدولتين تعتمدان أساساً على نظام الحرية الإقتصادية والذى ينظر إليه على أنه استثمارى يستلزم المنافسه الحرة بين الطلاب عالمياً، ويحرص كلاً منهما على تحسين الوضع الحالى, وزيادة الإعتمادات المالية المخصصة للإنفاق عليه, وتطوير مناهجه وأساليب تدريسه, وتدعيم عملياته الأمر الذى دفع كلا منهما لتنفيذ مجموعة مختلفة من الآليات لتعزيز المواطنة الرقمية بمرحلة التعليم الثانوى، حيث قامت أستراليا بتعميم تجربة نيو ساوث ويلز فى المواطنة الرقمية مع تدريب الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور وتوفير الموارد

الخاصة بذلك على الإنترنت والإنخراط فى مشاريع التعاون الدولى مع نيوزيلاندا مما نتج عنه بتوفير الفرص للمناهج الدراسية عبر الثقافية لدعم التكنولوجيا والمواطنة الرقمية مع تدريب الطلاب والمعلمين والآباء عليها، أما كندا فقامت باتخاذ المواطنة الرقمية هدفاً عاما بالبلاد مما جعلها تترك لكل مقاطعة وإقليم حرية تنفيذ المبادرات بالإتساق مع أهداف التعليم بالمقاطعة وهو ما أدى إلى تنفيذ العديد من المبادرات والآليات المختلفة ومنها توفير أدلة مختلفة لجميع المعنيين وفقاً لكل مبادرة على حدة .

ثالثاً: الجهود المبذولة لدمج المواطنة الرقمية بمرحلة التعليم الثانوى العام بمصر.

نشأة مفهوم المواطنة الرقمية بمصر من خلال اتجاه الدولة نحو تعزيز قيم المواطنة الرقمية بالمدارس وذلك من خلال تجهيز وتطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والمطالبات الكثيرة من قبل العديد من المؤتمرات بضرورة تبنى آليات لتعزيز المواطنة الرقمية بالمدارس – خاصة التعليم الثانوى العام– وكذلك تعزيز السلامة على الإنترنت، إيماناً منها بأهميتها فى إعداد وتنشئة الأجيال الرقمية فى ظل العصر الرقمى، وكذلك بتنفيذ مجموعة من البرامج والمبادرات من قبل وزارة الإتصالات والمعلومات لجميع الفئات وبالشراكة مع جميع الوزارات ومنها وزارة التربية والتعليم، وقد تمثلت بعض الجهود المبذولة فى دمج المواطنة الرقمية بمرحلة التعليم الثانوى العام بمصر في التالى:

– وضعت مصر مشروعاً بعنوان" التكنولوجيا وتحسين الأداء التعليمى(TAILO)"، وهو مشروع ممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بالشراكة مع وزاتى التعليم والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ضمن إطار الخطة الإستراتيجية القومية لوزارة التربية والتعليم (٢٠١١– ٢٠١٧) نفذ على ٨٥ مدرسة تجريبية للمرحلة الإعدادية، بحيث يتم تحويلها إلى مدارس ذكية فى ثمانية محافظات تابعة لبرنامج مدارس TSS (SMART SCHOOL TAILO)، و لتعميم تجربة

المدارس الذكية تم وضع خطة لتطوير مدارس التعليم الثانوى على مدار عامين تتم بنهاية ٢٠١١م، وتهدف هذه الخطة إلى تجهيز هذه المدارس بالمكون التكنولوجى اللازم لتفعيل نظام التقويم الشامل، والذى بدأ العمل به بداية من عام ٢٠١١- ٢٠١٢م.(٤٢)

- ثم جاءت رؤية وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى الفترة من عام ٢٠١٢ م وحتى ٢٠١٧ م لتنص على:"التوجه نحو مواطنة رقمية عادلة واقتصاد معرفى متطور فى ظل التحول الديمقراطى وضمان الحقوق الرقمية للمواطنين"، كما نصت رسالة الوزارة على:" تنمية مجتمع ديمقراطى معرفى يدعم اقتصاد مصرى قوى ويرتكز على الإتاحة العادلة للمعلومات وجودة الخدمات لضمان حقوق المواطن الرقمية وتطوير صناعة قومية قائمة على المهارات البشرية والإبداع"، واستجابة لهذه المطالبات على المستوى العالمى والمحلى ظهر واضحاً البعد الرقمى فى رؤية ورسالة وزارة التربية والتعليم بمصر، حيث جاءت رؤية الوزارة لتؤكد أن تكنولوجيا المعلومات تعتبر احدى المجالات الأساسية التى تدعم وزارة التربية والتعليم فى تنفيذ مهامها الرئيسة وهى: البحث والتعليم والتعلم، كما أكدت رؤية الوزارة على تطوير البنية الأساسية المعلوماتية وترسيخ دعائم تكنولوجيا المعلومات وزيادة الوعى التكنولوجى، والمساهمة فى تقليل الفجوة الرقمية بمؤسسات وزارة التربية والتعليم بما يتماشى مع استراتيجية تطوير التعليم بجمهورية مصر العربية وزيادة الوعى التكنولوجى للمساهمة فى تنمية المجتمع.(٤٣)

- وفى الآونة الأخيرة شهد التعليم -عموماً - والثانوى العام -خاصة- اهتماماً كبيراً من جانب القيادة السياسية فى الدولة، حيث اعتبرت التعليم قضية أمن قومى والمشروع القومى لمصر، وأعلن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى أن عام ٢٠١٨|٢٠١٩ م هو عام التعليم فى مصر، ومن هذا المنطلق تم وضع الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعى فى مصر ٢٠١٤- ٢٠٣٠م، والذى أعقبها العديد

من الإنجازات ومنها : قامت وزارة التربية والتعليم فى مصر بتطبيق رؤية جديدة لتطوير منظومة التعليم المصرى فى جميع مراحله بالتعاون مع البنك الدولى من خلال مشروع دعم وإصلاح التعليم فى مصر، بدءاً من مرحلة رياض الأطفال وانتهاءاً بالتعليم الثانوى وذلك خلال العام الدراسى ٢٠١٨|٢٠١٩ ، كما اتجهت وزارة التربية والتعليم إلى أتمتة نظام التعليم والإمتحانات فى مرحلة التعليم الثانوى بدءاً من العام الدراسى ٢٠١٨|٢٠١٩م من خلال الإستعانة بأجهزة التابلت والهدف من استخدام التابلت هو إتاحة الفرصة للطلاب للحصول على المحتوى الرقمى الموجود على التابلت، وتوفير سبل شرح متعددة واختبارات تدريبية بالإضافة إلى محتوى بنك المعرفة الهائل، وتقليل تدخل العنصر البشرى فى تقييم مستوى تدخل الدارسين، كما تم تجهيز المدارس بالسبورات الذكية ضماناً لتكامل العملية التعليمية الدامجة للتكنولوجيا، وتهدف أتمتة نظام التعليم الثانوى إلى تربية مواطن رقمى، قادر على الإستخدام الأمثل والإيجابى للأدوات التكنولوجية.(٤٤)

- **<u>دمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية:</u>**

تسعى وزارة التربية والتعليم المصرية إلى نشر المعارف الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في المدارس، فقد تم إعداد منهج في كل مرحلة دراسية بما يتناسب مع المرحلة العمرية للطلاب بهدف تزويد الطالب بأهم المعلومات والخبرات في ميدان الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت، ويركز منهج الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات في المرحلة الثانوية على تعليم الطلاب فنيات التعامل مع بعض التطبيقات الحاسوبية مثل تطبيق Visual basic.net, Database Excel, Access (Windows ، وبعض الأدوات المتاحة على نظام التشغيل، إجادة التعامل مع أدوات العصر والتى سيوفرها التقدم التكنولوجي بما يحققه من تقدم هائل في الثورة المعلوماتية وغيرها، كما يتناول هذا المنهج بعض الموضوعات ذات الصلة بالإنترنت ككيفية Search (البحث) خلال الإنترنت، وأهم محركات البحث؛ بالإضافة إلى التعريف بالموسوعات الإلكترونية وطريقة إنزال الملفات(صوت –

صورة – فيديو ...إلخ) ، كما يتم تناول مفهوم تقنية " Web2.0 " وإيجابيات وسلبيات الإنترنت وحقوق الملكية الفكرية.

كما ساهمت أتمتة التعليم الثانوى بمصر بدرجة كبيرة فى تأصيل قيم المواطنة الرقمية لدى

بعض الطلاب والتى تغطى ثلاثة مجالات مهمة وهى:(الأخلاقيات الرقمية– الثقافة الرقمية– الحماية الرقمية).(٤٥)

ويتبين مما سبق أن مصر اتجهت إلى التركيز على دراسة احدى قضايا المواطنة الرقمية، وهى تعليم السلامة على الإنترنت، والذى أصبح ضرورة فرضتها ثورة المعلومات الرقمية العالمية، والتطور لتكنولوجيا المعلومات بمرحلة التعليم الثانوى العام خلال عملية الأتمتة.

رابعا: الإجراءات المقترحة لدمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية لتعزيز المواطنة الرقمية بأستراليا وكندا .

يهتم هذا الجانب من جوانب البحث بطرح مجموعة من الإجراءات المقترحة لدمج المواطنة الرقمية فى مرحلة التعليم الثانوى العام فى مصر فى ضوء الإجراءات المطبقة بأستراليا

وكندا، وذلك كما يلي:

١– **تعميم تدريس المواطنة الرقمية للطلاب مع تدريب الآباء والمعلمين عليها وفق خطة وطنية متكاملة،** وذلك من خلال إعداد مقرر دراسي يختص بالمواطنة الرقمية ومحاورها، يُدرس للطلاب في إحدى المراحل الدراسية، والمراحل العمرية، لأجل تنمية مهارات ومعايير المواطنة الرقمية لديهم، مع توفير موارد عبر الإنترنت للمدرسين لمساعدتهم على فهم وتعليم المواطنة الرقمية جنباً إلى جنب مع الموارد التعليمية الأم .

٢– **دمج المواطنة الرقمية بالمناهج والمقررات الدراسية الحالية بالمدارس،** وذلك من خلال فصل أو وحدة دراسية يتم دمجها مع مادة الحاسب الآلي في

كل مرحلة دراسية، على أن يراعي في كل عام دراسي ما يناسب المرحلة العمرية للطلاب، ويناسب استخداماتهم للتكنولوجيا، لتعزيز الممارسات التعليمية لكفاءات ومهارات القرن الحادي والعشرين، ومنها مجالات المواطنة الرقمية في المناهج الحالية للمراحل الدراسية لبناء إطار عمل جديد يطور من فكرة كفاءة المواطن وبخاصة فى العلوم الإجتماعية، والتربية المدنية والمواطنة، والتقنيات التكنولوجيه، والفنون الإعلامية والصحة البدنية، وفى الجعرافيا، أو بتعزيزها من خلال المناهج متعددة التخصصات بزيادة التركيز على تطوير المهارات المطلوبة للنجاح فى المجتمع الإقتصادى التنافسى، وعلى سبيل المثال يدرس طلاب اللغة الإنجليزية فى الصف الأول الثانوى العلاقات القائمة بين الإتصال الرقمى والإتيكيت الرقمى والقانون الرقمى بتنفيذ مشروع الدمج بالمناهج الحالية من خلال فريق مكون من ٧ أفراد من المجتمع المدرسى: وهم أمناء المكتبة– رئيس قسم التكنولوجيا، ومديرى المشاريع الخاصة، ومشرفى المواد المختلفة) ووفقاً للمراحل الخمس التالية :

- المرحلة الأولى: يقضى الفريق المسئول عن تطبيق المواطنة الرقمية فترة زمنية فى الأنشطة المهنية وورش العمل لرفع درجة وعيهم بالمواطنة الرقمية وتشمل : "قراءة كتاب المواطنة الرقمية لريبل وبيلى ٢٠٠٧م، واستكشاف الأهداف التربوية للخطة الاستراتيجية، ووضع مجالات المواطنة الرقمية داخل مناهج القدرات العامة، وفحص معايير التدريس ومؤشرات الأداء للتعليم والتدريس، والمعايير المهنية للمعلمين والقيادة، ومعايير الجمعية الدولية للتكنولوجيا فى التعليم (ISTE) سواء الطلاب والمعلمين والإداريين".
- المرحلة الثانية: يقوم فريق التدقيق المكون من(أحد أعضاء هيئة التدريس ومشرف أو معلم آخر من كل مادة) لمراجعة وتدقيق المناهج الدراسية، حيث قام الفريق بتطوير أداة للتدقيق لتحديد المناهج التى تغطى المواطنة الرقمية .

- المرحلة الثالثة: وتتضمن إعداد الملخص المشترك بين أعضاء هيئة التدريس والخاص بعملية التدقيق، والذى ساهم فى تحديد نطاق وتسلسل المواطنة الرقمية لجميع مجالات المناهج.
- المرحلة الرابعة: إعداد مجموعة من الجلسات لإعادة تطوير وحدات العمل فى الصفوف المختلفة، وتم عمل رمز (L,M,...etc) لكل عنصر من مجالات المواطنة الرقمية لضمان التوحيد لمجالاتها بالمناهج المختلفة .
- المرحلة الخامسة: مبادرات التوعية للمعنيين بالمجتمع المدرسى من الطلاب وأولياء الأمور والموظفين عن منهج المواطنة الرقمية، حيث يقدم الفريق المسئول عن المواطنة الرقمية إطار العمل وتخطيط الرؤية للمواطنة الرقمية للموظفين فى اجتماعات أعضاء هيئة التدريس، وكذلك التواصل مع الأسر المختلفة للطلاب لتقديم إطار المواطنة الرقمية عبر الموقع الإلكترونى والرسائل الإخبارية والجلسات الإعلامية، بالإضافة إلى إعداد المدرسة دراسة استقصائية للطلاب لاستخدامها كبيانات أساسية لتدشين منهج المواطنة الرقمية لمجتمع التعلم المهنى عبر الإنترنت ، وتعميم المواد الإثرائية للقراءة وتعزيز المناقشة عبر الإنترنت.

ويوضح الشكل التالى كيفية دمج مجالات المواطنة الرقمية مع المناهج الدراسية بمدرسة ثانوية:

دمج مجالات المواطنة الرقمية مع المناهج الدراسية بمدرسة ثانوية:

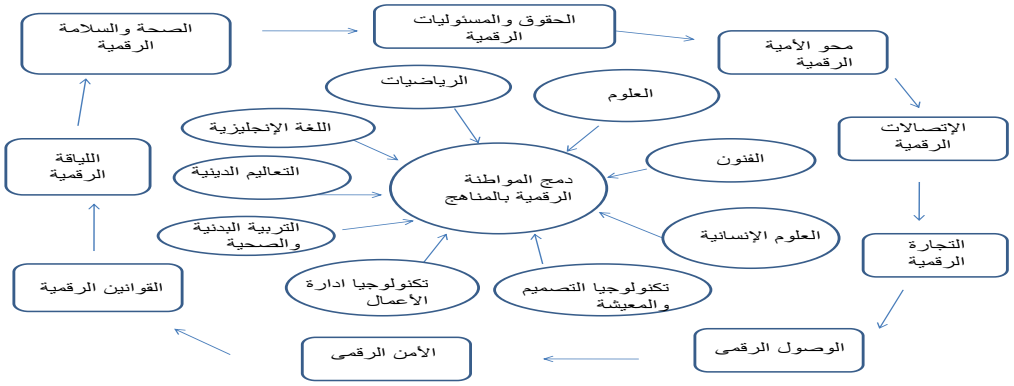

شكل (١)[٤٦]

يتضح من الشكل السابق أنه يمكن تطبيق مجالات المواطنة الرقمية التسعة بجميع المناهج الدراسية الحالية بعد دمجها بالدروس المختلفة.

٣- إعداد برنامج منفصل للمواطنة الرقمية للطلاب بالمرحلة الثانوية.

وهو برنامج تكميلي مصمم خصيصاً لطلاب المدارس الثانوية، ويوفر البرنامج لجميع الطلاب فرص التعلم الهامة التى تتضح فى الأهداف العامة للبرنامج، حيث يهدف هذا البرنامج إلى:

- تطوير المهارات التي يمكن تطبيقها في حياتهم اليومية، الآن وفي المستقبل.
- صقل مهارات التخطيط الوظيفي، مع تعزيز مهارات التوظيف.
- تطوير المهارات المتعلقة بالتكنولوجيا وتطبيق وتعزيز التعلم المتطور في مجالات أخرى.
- التحضير للإنتقال إلى أدوار الكبار في الأسرة، المجتمع، مكان العمل أو المزيد من التعليم.

ويتم تصميم منهج المواطنة الرقمية الدراسى بتقسيم البرنامج إلى ٤ فئات: الإتصالات والتوعية، السلامة والصحة، والمعلومات ومحو الأمية الرقمية، كما يتم

إضافة خريطة المنهج وتشمل ١٢موضوعاً منها: إرسال رسائل البريد الإلكتروني، والرسائل النصية، والتسلط عبر الإنترنت، وحقوق الطبع والنشر، وتنفيذ الشراء والبيع بصورة جيدة على الإنترنت، ويوفر قسم موارد المعلم دروس في مختلف مجالات المناهج الدراسية التي تهدف إلى تكملة ما يدرسه المعلمون بالفعل في الفصول الدراسية، وتشمل الموارد الدروس، وخطط الوحدة، والأنشطة.

٤- تعزيز المواطنة الرقمية من خلال المناهج متعددة التخصصات: حيث توجد مجموعة من الروابط بين القدرات العامة مع مجالات المواطنة الرقمية كالسلوك الأخلاقى، وكفاءة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتى توفر للمعلمين أى ارشادات حول كيفية دمج التكنولوجيا بشكل فعال فى التعليم، وتشمل التغيرات المقترحة على المناهج الدراسية فى المرحلة الثانوية وزيادة التركيز على تطوير المهارات المطلوبة بما فى ذلك التقنيات التكنولوجية للنجاح فى المجتمع الإقتصادى التنافسى.

٥- إقامة مشروع للتعاون العالمي في دعم المواطنة الرقمية بالمدارس: بهدف تفعيل التعاون العالمي في دعم التكنولوجيا والمواطنة الرقمية بالدول المختلفة وذلك بالشراكة مع منظمات المجتمع المدنى، لتقديم وحدات تفاعلية للطلاب وأولياء الأمور وتدريب المعلمين عليها لإحداث التغيير في المعرفة والمواقف والسلوك حول المواطنة الرقمية، ومن خلال: المواءمة المحلية للمناهج الوطنية والمناهج الوطنية بالدولة المشاركة، للمساعدة في تنفيذ البرنامج، وتقديم الدعم لرسم خرائط المناهج وتضمينها في التعليم، تعلم نهج استخدام التكنولوجيا والمواطنة الرقمية كأحد جدارات القرن الحادى والعشرين، توفير الفرص للمناهج الدراسية عبر ثقافية.

هوامش البحث

(1) Mike Ribble, Digital citizenship in Schools: Nine Elements All Students Should Know, (Washington DC: International Society for Technology in Education, 2015), P.14.

(2)Buente, W., "Relating Digital Citizenship to Informed Citizenship online in the 2008 US Presidential Election", Information Polity, Vol. 20, No.4, 2015, p.270.

(3)Mike Ribble, Digital Citizenship in Schools, Second Edition, (London: ISTE & Eurospan, 2011),

(4) Growing Up Digital Project A pilot Implementation Report Web in July 2013, Available at : http://www.sjcdandenong.catholic.edu.au/Growing%20Up%20Digital%20... , (Accessed: 22|12|2021).

(5) Alec Couros, et.al., Digital Citizenship Education in Saskatchewan Schools Policy Planning Guide for School Divisions and Schools to Implement Digital Citizenship Education from Kindergarten to Grade 12, (Canada:Saskatchewan Ministry of Education Education Publications Centre, 2015).

(٦) الإستراتيجية القومية للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات" المجتمع المصرى الرقمى فى ظل اقتصاد المعرفة"، ٢٠١٢-٢٠١٧، ص٦.

(٧) أيمن سيد سعيد، "برنامج مقترح للخدمة الإجتماعية لتعزيز قيم المواطنة الرقمية لدى طلاب المرحلة الثانوية فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠"، مجلة كلية الخدمة الإجتماعية للدراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الفيوم، العدد١، ٢٠٢٠ ، ص ٧٥٢.

(٨) لمزيد من التفاصيل عن تلك الشهادة انظر :المجلس الأعلى للجامعات يطلق" شهادة المواطن الرقمي "لمحو الأمية الرقمية لنشر المعرفة بتكنولوجيا المعلومات .متاح على:
http://alamrakamy.com/?p=47767, (Accessed|1|11|2022).

(٩) جمال على الدهشان، هزاع بن عبد الكريم الفويهى،"المواطنة الرقمية مدخلا لمساعدة أبناءنا على الحياة فى العصر الرقمى"، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية جامعة المنوفية، المجلد٣٠، العدد٤، ٢٠١٥، ص ١٧.

(١٠) الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠ "التعليم المشروع القومي لمصر"، ص ٥٥.

(١١) وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم: السياسة المستقبلية خمسة وعشرين عاما من العطاء، (القاهرة: قطاع الكتب، ٢٠٠٦)، ص ١٢٧.

(١٢) سحر عيسى محمد خليل، " دور أتمتة التعليم الثانوى فى تأصيل قيم المواطنة الرقمية لدى طلابه"، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة
سوهاج، العدد٧٣، ٢٠٢٠، ص ٥٤٤.

(١٣) البنك الدولى، مشروع مساندة إصلاح التعليم في مصر، ٢٠أكتوبر ٢٠١٧، ص ١١، متاح على الموقع الرسمى للإنترنت:
http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/290381511195033711 8/pdf/PIDISDSC23072-PSDS-ARABIC-P157809-Box405310B-PUBLIC.pdf, (Accessed|1|1|2022).

(١٤) مصطفى القايد، مفهوم المواطنة الرقمية ، المركز العربى لأبحاث الفضاء الإلكترونى ، ٢٠١٤، متاحة على الموقع الرسمى للإنترنت :

http://www.new-educ.com/definition-of-digital-citizenship,(Accessed: 15|11|2022).

(١٥) الإعلان عن توصيات الحوار المجتمعى الشامل حول تطوير وإصلاح التعليم ، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٦ ، متاحة على الموقع الرسمى للإنترنت:

http://www.masrelbalad.com/home/single_news/11165, (Accessed:5|2|2020).

(١٦) ابتسام الجعفراوى، "السياسات التعليمية بين مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل"، ورقة مقدمة فى المؤتمر الدولى الثالث والأربعون للإحصاء وعلوم الحاسب الآلى وتطبيقاتها: التعليم فى عالم متغير، المنعقد فى الفترة من ديسمبر١١ – ١٢، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٨، ص ص ٤٤-٤٥.

(١٧) لمياء ابراهيم المسلمانى، "التعليم والمواطنة الرقمية: رؤية مقترحة"، مجلة عالم التربية- مصر، المجلد ١٥، العدد ٤٧، ٢٠١٤، ص ١٩.

(18) National Council For Accreditation Of Teacher Education,NCATE Polices,(washington DC: NCATE , 2014), p.10.

(١٩) جمال على الدهشان، هزاع بن عبد الكريم الفويهى،مرجع سابق، ص٢٥.

(٢٠) محمود رمضان العزب، "التنشئة على المواطنة فى عالم متغير: رؤية مستقبلية لتنشئة الطفل العربى على المواطنة الرقمية"، مجلة الطفولة والتنمية، العدد٣٥، ٢٠١٩، ص ٣٩.

(٢١) تامر المغاورى محمد المالح، "المواطنة الرقمية "تحديات و آمال"، مجلة التعليم الإلكترونى، كلية التربية ، جامعة الأسكندرية، العدد ١٩، أبريل ٢٠١٦، ص ٦.

(٢٢) شاكر محمد فتحى وهمام بدراوى زيدان، التربية المقارنة: المنهج- الأساليب – التطبيقات، (القاهرة: مجموعة النيل العربية،٢٠٠٣)، ص ص ٩٣-٩٧.

(23)UNESCO, Fostering Digital Citizenship through Safe and Responsible Use of ICT :A review of current status in Asia and the Pacific as of December2014, (Bangkok: Asia and Pacific Regional Bureau for Education, 2015).

(24)International Society for Technology in Education, Standards for Students,(Virginia, Arlington, 2007).

(25) Mike Ribble, Nine Themes of Digital Citizenship, Available at : http://www.digitalcitizenship.net/Nine_Elements.html, (Accessed:2 2|1|2021).

(26) Gerald Bailey & Mike Ribble, Digital Citizenship in Schools ,1st ed, International Society for Technology in Education (ISTE), (USA: Washington D.C. , 2007), p.10.

(27) Department of Education and Training,Digital Education Revolutin NSW:Implementation Digital Citizenship ,(New South Wealth:Center for Learning Innovation, 2010), p.1.

(28)St Eliza's College Strategic Plan, Renewal 2007_2011.

(29) New South Wales Department Of Education And Communities, Digital Citizenship: Essential Information For Students, Teachers And Parents About Digital Citizenship And Being Safe, Positive And Responsible, Available at:http://www.digitalcitizenship.nsw.edu.au, (Accessed:17|8|2021).

(30) CYBER SAFE KIDS, Growing Up Digital Project A pilot Implementation Report Web, Op.Cit.,pp.1-10.

(31) Camille Maydonik, The Importance of Digital Citizenship in K-12 Education, ETEC 511 Foundations of Educational Technology, University of British Columbia, 2009, pp.11-12.

(32)Department of Education and Early Childhood Development, English Programs:PEI Specific Curriculum Outcomes Framework Grades 7-9, (Canada: 2012), pp.1-3.

(33) Julie Millan, Connected Library: Digital Citizenship, The Teaching Librarian, pp.2-3.

(34) Available at :https: //www.education.alberta.ca/ /6735100/digital%20policy%20development%20 guide.pdf , (Accessed:12|1|2022).

(35) Alec Couros, & Katia Hildebrandt, Digital Citizenship Education in Saskatchewan Schools Policy Planning Guide for School Divisions and Schools to Implement Digital Citizenship Education from Kindergarten to Grade 12, (Canada:Saskatchewan Ministry of Education Education Publications Centre, 2015).

(36) Available at:http://www.droitsurinternet.ca/GuideSCOLfinal.pdf , (Accessed: 15|1|2022).

(37) UNESCO, Schools in Action- Global Citizens for Sustainable Development : A Guide for Students, (Paris: UNESCO, 2016), p.8.

(٣٨) السيد عبد الفتاح عفيفى، "العولمة بين أحادية الثقافة والتعددية الثقافية"، من بحوث المؤتمر السنوى الحادى عشر: العولمة والخدمة الإجتماعية – نحو مستقبل أفضل لسياسات الرعاية الإجتماعية فى القرن الحادى والعشرين، المنعقد فى كلية الخدمة الإجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة، فى الفترة من ٣-٤ مايو ٢٠٠٠، ص ١٢٨٦.

(٣٩) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، معجم المصطلحات الإدارية، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،٢٠٠٧)، ص ٨٩.

(٤٠) محسن أحمد الخضيرى، صناعة المزايا التنافسية: منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الاقتصادى المعاصر، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٤)، ص ص ٢٤-٢٥.

(41) John M.Ivancevich, Human Resource Management, 8th ed., (Boston:McGraw-Hill, 2001), p.41.

(42)Available at: http:// tiloegypt. com/ ARPublic/ smartschoolini, (Accessed:29|1|2021)

(٤٣) وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الإستراتيجية القومية للإتصالات والمعلومات ٢٠١٢ – ٢٠١٧ : المجتمع المصري الرقمي في ظل اقتصاد المعرفة ، ص ٥، متاحة على الموقع الرسمى للإنترنت: http://knowledge.moe.gov.eg, (Accessed:29|1|2021).

(٤٤) البنك الدولى، مشروع دعم إصلاح التعليم فى مصر: وثيقة معلومات المشروع- صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة ، ٢٠١٨، ص ١١.

(٤٥) سحرعيسى محمد، مرجع سابق، ص ص٥٨٣ – ٥٨٨.

(٤٦) إعداد الباحثة.